مجلة الاقتصاد والقانون

Economics and Law Journal

دور الأجهزة الدولية و آليات الشراكة في مكافحة الهجرة غير الشرعية

The role of international bodies and partnership mechanisms in combating illegal immigration

رفيق بوهراوة كلية الحقوق جامعة سوق أهراس

الكلمات المفتاحية	الملخص
الأجهزة الدولية -تهريب المهاجرين -الهجرة غير الشرعية	إن جريمة الهجرة غير الشرعية تتسم بالميزة المنظمة العابرة للحدود و الأوطان ، لذا فإن مجابهتها تتطلب تكاثف الجهود الوطنية و الدولية على كافة المستويات خاصة منها القضائية والاجتماعية و الثقافية. وفي هذا الإطار ، تلعب الآليات الدولية من منظمات و لجان دولية دورا معتبرا في الحد من الهجرة غير الشرعية على غرار اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية التي ساهمت إسهاما كبيرا في التصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود. و كبقية الدول المغاربية ، بادرت الجزائر لمجابهة الهجرة غير القانونية لاسيما تهريب المهاجرين و هذا بالتصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الأوطان ، وكذا مساهمتها في الشراكة الاورو-متوسطية كآلية فاعلة لمكافحة هذه الظاهرة سواءا في إطار الاتفاقيات الثنائية أو في إطار الإتحاد من أجل المتوسط لسنة 2008 ، إضافة للدور الهام الذي تلعبه الأجهزة الدولية السالفة الذكر في التصدي لهذه الظاهرة العالمية.

Keywords	Abstract
international hardware - smuggling migrants - Illegal immigration	Le crime d'immigration clandestine a l'avantage d'avoir des frontières et des pays transnationaux organisés. Pour y faire face, il faut intensifier les efforts nationaux et internationaux à tous les niveaux, en particulier aux niveaux judiciaire, social et culturel. Dans ce contexte, les mécanismes internationaux tels que les organisations et comités internationaux jouent un rôle important dans la lutte contre l'immigration illégale, à l'instar des accords d'association euro-méditerranéens, qui ont largement contribué à faire face à ce phénomène transfrontalier. Et comme le reste des pays du Maghreb, l'Algérie a pris l'initiative de lutter contre l'immigration illégale, en particulier le trafic de migrants, en ratifiant le Protocole sur le trafic de migrants complétant la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée, ainsi que sa contribution au Partenariat euro-méditerranéen. un mécanisme efficace pour lutter contre ce phénomène, aussi bien dans le cadre des accords bilatéraux que dans le cadre de l'Union pour la Méditerranée pour l'année 2008, en plus du rôle important que jouent les instances internationales précitées face à ce phénomène mondial.

♦ المؤلف المرسل: رفيق بوهراوة

مقدمة:

إن مسألة انتقال مواطني دولة إلى دولة اخرى لم تثر إشكالات قانونية في الوقت السابق، كون أن الدول الأوروبية كانت في حاجة ماسة إلى جذب أعداد معتبرة من الأفراد لسد عجزها الديمغرافي او على صعيد اليد العاملة، وبمرور الزمن، وباتساع الهوة بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة إقتصاديا، أصبحت الهجرة ظاهرة يصعب لتحكم فيها قانونيا و اجتماعيا و إنسانيا، حيث أصبحت الدول الغنية المتقدمة اقتصاديا تعاني من الإقتحام الديمغرافي و التواجد غير القانوني لمواطني دول اخرى على أراضيها.

وعليه تعتبر الهجرة غير الشرعية جريمة منظمة عابرة لحدود، نستلزم تعاون بين الدول التي وقعت الجريمة على أراضيها، مما يتطلب عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لمجابهة هذه الظاهرة.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي بما يشتمل عليه من آليات دولية يسعى جاهدا لمجابهة و التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال عمل المنظمات و اللجان الدولية، إلا ان عملها يبقى محدودا،و عليه نطرح التساؤل التالي:

ماهي الآليات الدولية و مظاهر الشراكة بين الدول الرامية لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟

وما مدى فعالية هذه الآليات الدولية و مظاهر الشراكة في التصدي للهجرة غير الشرعية؟؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: جهود المنظمات و اللجان الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تضطلع الاجهزة الدولية بدور هام في مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تكتسي جهود هذه المنظمات الدولية أهمية بالغة، سواءا تعلق الأمر بجهود منظمة الأمم المتحدة أو جهود منظمة الشرطة الدولية (الأنتربول)، أو جهود اللجنة العالمية للهجرة الدولية. في مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية، و سوف نتطرق لجهود كل جهاز دولي على حدى في المطالب التالية:

المطلب الاول: الجهود المبذولة من طرف منظمة الأمم المتحدة

لقد أكد الامين العام للأمم المتحدة على أن الهجرة غير الشرعية مشكلة فعلية يجب تكاتف جهود البلدان كلها للحد منها، خاصة حيال مهربي البشر الذين ينظمون أنفسهم في شكل شبكات إجرامية تستغل المهاجرين البسطاء [1] . حيث أفصح انه على الدول فتح مسالك للهجرة الشرعية ، و شجع على الإستفادة من هذه المسالك الشرعية القانونية خاصة من طرف الدول الفقيرة إقتصاديا من خلال استقبال المهاجرين المساهمين في التنمية بها.

و عليه فجميع البلدان لها مصالح فعلية في الهجرة، حتى و إن كانت فقيرة إقتصاديا، و هنا يبرز دور اللجنة العالمية للهجرة الدولية عن طريق وضعها لنصوص دولية ووضع استراتيجيات لإدارة الهجرة بالصورة التي تجسد مصالح الجميع، سواءا تعلق الأمر بالدول الجاذبة للمهاجرين أو الدول المرسلة للمجموعات المهاجرة. و في إطار جهود الأمم المتحدة في هذا المضمار، فقد أنشأت الأمم المتحدة ديوان لمكافحة المخدرات و الجريمة، و صندوق الطفولة (اليونيسيف) لمكافحة الاتجار بالأطفال.

الفرع الأول: ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة

يعد هذا الديوان من المنظمات العالمية البارزة في ميدان مكافحة المخدرات و الإجرام، حيث أنشأ هذا الأخير عام 1997 و يقع مقره في فيينا النمسوية، و له 21 مكتبا ميدانيا [2].

الفرع الثاني: جهود الديوان في مكافحة تهريب المهاجرين

لقد أجرى الديوان أبحاث و دراسات في مجال تهريب المهاجرين، و أفصح أنه يتوجب أن تصبح مكافحة تهريب المهاجرين أولوية سياسية عليا، كما ألح على ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة في إطار التعاون الدولي.

كما بينت هذه الأبحاث أوجه النقص في تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين [3] .

ولقد قام الديوان بعدة نشاطات من بينها إرسال بعثات لتقصي الحقائق في سنة 2006 إلى السنغال وسيراليون و غامبيا وموريتانيا ومالي، ثم شرع الديوان مؤخرا بمباشرة برنامج : إمباكت الرامي لمساعدة دول شمال و غرب إفريقيا على مكافحة تهريب المهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا، و هدف البرنامج الأساسي هو تفعيل نظام العدالة الجنائية في التصدي لتهريب المهاجرين في الدول الإفريقية عن طريق الحرص على تنفيذ القوانين الوطنية للدول و تفعيل التعاون الدولي والاقليمي. و في هذا الإطار قدم الديوان مساعدات تقنية للسنغال لموائمة تشريعها مع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، و نظم حلقة عمل متعلقة بتجسيد العدالة الجنائية الدولية المتصلة بتهريب المهاجرين في طرابلس الليبية و أرسل بعثات تقييم اخرى إلى دول إفريقية أخرى كمالي [4] ، ثم الرأس الأخضر و السنغال و موريتانيا و نيجيريا و غينيا بيساو لاحقا.

المطلب الثاني: جهود منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) [5]

قبل التطرق لجهود هذه المنظمة الأمنية، يقتضي في البداية التعريف بهذا الجهاز الدولي في الفرع الأول من هذا المطلب ، ثم التعرض إلى دوره في مجابهة التصدي للجريمة العابرة للحدود و بالأخص جريمة تهريب المهاجرين في الفرع الثاني.

الفرع الأول: ماهية المنظمة

ترجع فكرة إنشاء هذه المنظمة إلى مبادرة أثناء المؤتمر الدولي للشرطة في موناكو سنة 1914، و نشأت هذه المنظمة فعليا في عام 1923 في فيينا عاصمة النمسا، و كان مقرها الأول في فيينا ، ثم انتقل مقرها إلى ألمانيا خلال الحكم النازي بزعامة هتلر، و في سنة 1956 انتقل مقرها إلى باريس بفرنسا [6] .

وتتمتع هذه المنظمة بالشخصية القانونية و لها ذمة مالية مستقلة و جهاز إدارة خاص، و رغم أنها ليست منظمة حكومية، و رغم ذلك فلها دور فعال في التعاون الدولي ضد الجريمة [7] ، و لاسيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الأوطان، كون أن هذا النوع من الإجرام تتعدى أثاره حدود الدولة و ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم يتطلب حتمية التعاون و تنسيق الجهود بين الهيئات المكلفة بمكافحة الجريمة، و لدا فالجماعة الدولية أوكلت هذه المهمة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية [8] .

الفرع الثاني: جهود و نشاط المنظمة في مكافحة جريمة تهريب المهاجرين

تنصب دراسة نشاط و جهود هذه المنظمة في مكافحة الجريمة العابرة لحدود و الأوطان و لاسيما جريمة تهريب المهاجرين، في معرفة دور هذه المنظمة في الوقاية من هذه الجريمة، و كذا معرفة دورها في قمع هذه الجريمة و معاقبة مقترفيها[9] ، و سوف نتعرض إلى بعض أليات هذه المنظمة فيمايلي:

أولا: خلق فريق دولي مختص بمكافحة تهريب المهاجرين:

ترتكز أعمال هذا الفريق على أساليب التحقيق و عمليات التدخل الميدانية الهادفة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تستفيد غالبا الشبكات الإجرامية من ضعف القوانين و الأرباح الضخمة التي تجنيها من أنشطتها و من ضعف احتمال كشفها و ملاحقتها مقارنة بالأعمال الأخرى الجرمية التي تمارسها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

كما تضمنت أعمال المؤتمر مسألة استخدام وثائق سفر مزورة لتهريب المهاجرين، و ضرورة أن تلتزم الدول بوضع كل الوسائل اللازمة بتصرف أعوان مراقبة الحدود، كإمكانية إتاحة بيانات الأنتربول المتعلقة بوثائق السفر المسروقة والمفقودة، لتحديد هوية الأشخاص الذين يودون التسلل للدول الأخرى بطرق غير قانونية و منعهم من ذلك [10] .

ومن بين العمليات التي قام بها الفريق هي عملية : **بايبلاين** ، التي نفذت في إطار مشروع يستهدف مكافحة تهريب المهاجرين بين كولومبيا و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمكن الضباط الذين قاموا بالتحقيق في البلدان المذكورة أنفا ، في الكشف عن الشبكة الإجرامية العابرة للحدود، و بعدها الكشف عن روابط إضافية بين الشبكة والأنشطة الإرهابية و غسيل الأموال.

ثانيا: دور المنظمة في تفكيك الشبكات الإجرامية المسؤولة عن تهريب المهاجرين:

تحتل الأنتربول مكانة متميزة و فريدة ضمن أجهزة إنفاذ القانون الدولية، تمكنها هذه المكانة من تفكيك الشبكات الإجرامية المسؤولة عن تهريب المهاجرين. و يوفر برنامج الأنتربول للتدريب على عمليات مكافحة تهريب المهاجرين (ستوب) [11] الدعم للبلدان الأعضاء في الانتربول فيما يتعلق بإدارة و تسيير الحدود، للتعرف على شبكات الإجرام التي تزود المهاجرين غير الشرعيين بوثائق سفر مسروقة، و يسمح البرنامج لعناصر الشرطة الوصول لقاعدة بيانات الانتربول المتعلقة بوثائق السفر المسروقة عند البوابات الحدودية المهمة ،لجراء تحقيقات فورية دقيقة و لحظية كعملية: **هامر** : التي أنجزت بالتعاون مع و كالة **فرونتكس** المعنية بالتنسيق بين دول الإتحاد الاوروبي في ميدان امن الحدود ، حيث قامت في إطارها شرطة الحدود في مطاري **فيشيسيمو بروما ومطار ميلانو** بتدقيق 8000 وثيقة سفر خلال نوفمبر 2011.

وقصد التنسيق الدولي المحكم، بتعاون و ينسق الانتربول تعاونا وثيقا مع أجهزة أساسية أخرى تعمل في مجال مكافحة تهريب المهاجرين هي: **اليوروبول ، المنظمة الدولية للهجرة ، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ، ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة** [12] .

كما يتولى الانتربول جمع معطيات الإستخبار، و تحليلها دوليا قبل إحالتها على و كالات الشرطة الوطنية للدول، في سياق تزويدها بالمساعدات المعلوماتية، لتسليط الضوء و العثور على الدروب الحديثة لتهريب الأشخاص [13] .

المطلب الثالث: جهود اللجنة العالمية للهجرة الدولية:

سوف نقوم في الفرع الأول بالكشف عن ماهية هذا الجهاز ، ثم نتعرض لدوره في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفرع الثاني.

الفرع الأول : التعريف باللجنة:

انشأت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للامم المتحدة في ديسمبر 2003 ، من اجل تقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة. و تضم هذه اللجنة 19 خبيرا من جميع انحاء المعمورة. و شرعت في عملها بداية عام 2004 ، و كلفت بعدة مهام منها :

_ تقديم توصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز إدارة الهجرة الدولية، و تعظيم فوائد الهجرة و التقليل من سلبياتها المحتملة [14] .

_ السعي من أجل خلق حوار حول الهجرة بين الحكومات و المنظمات الدولية و المجتمع المدني و الاطراف المهتمة بشؤون و مسائل الهجرة.

_ قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوعات الهجرة، و أعدت برامج بحثية،و توجت نشاطها بتقرير أعدته بتاريخ 5أكتوبر 2005 و جهته للامين العام للامم المتحدة [15] .

ولقد طالب هذا التقرير بمزيد من التعاون و التنسيق من اجل إدارة و تسيير أكثر فعالية للهجرة على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية، كما تضمن التقرير نتائج اللجنة و توصياتها التي قدمتها خلال الواحد و العشرين شهرا، و هي مدة التفويض الممنوح لها [16] .

كما تضمن التقرير تحليلا للقضايا الرئيسية للهجرة، و اقترح عدد من التوصيات متعلقة بدور المهاجرين في سوق العمل الدولي التي تتجه نحو الهجرة و التنمية و الهجرة غير الشرعية و حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين و تنظيم الهجرة ، كما اقترح مبادى للعمل.

الفرع الثاني: المبادى الواردة في تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية:

لقد اشتمل تقرير اللجنة العالمية للهجرة المبادىء التالية:_ الإعتراف بحق الدول في أن تستقبل شخصا ما و لا تستقبل شخصا اخر، و عليه يجب أن تتعاون فيما بينها في محاولة الحد من الهجرة غير الشرعية، و بالموازاة عليها احترام حقوق المهاجرين و اللاجئين.

_ يجب العمل على دمج المهاجرين القانونيين الذين امضوا فترة طويلة دمجا فعالا في المجتمعات التي استوطنوا فيها، لتقوية التماسك الاجتماعي.

_ يجب على المهاجرين أن يدركوا حقوقهم و يحترموا التزاماتهم القانونية في الدول التي تستقبلهم، و أن يراعوا قوانين تلك الدول المستقبلة.

_ يجب الإعتراف بدور المهاجرين في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية، و تقدير هذا الدور، كما يجب أن تصبح الهجرة جزء من استراتيجيات الدول [17] .

المبحث الثاني: دور الشراكة الاورو– متوسطية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

لقد انعقد اجتماع بين كل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مدينة برشلونة ، و تم إطلاق مسار برشلونة الذي يضم دول الإتحاد الاوروبي و دول جنوب البحر الأبيض المتوسط [18] .

إن دول الإتحاد الاوروبي تعلم بهذه الوسائل، و هذا مايفسر لجوءها إلى هجرة نوعية انتقائية لذوي الكفاءات تلبي مصالح أوروبا عبر أليات تحفيزية متعددة دون التخلي عن أليات الردع.

المطلب الاول: آليات التحفيز

تتمثل أليات التحفيز في الإعانات التنموية، القروض ة الاستثمارات ، و كذا قبول نسبة معينة من المهاجرين في دول الإتحاد الأوروبي و هم ذوو الشهادات الجامعية.

الفرع الاول: الإعانات التنموية:

تتمثل هذه الإعانات التنموية في منح قروض بدون فوائد أو في شكل هبات للدول النامية. و تقوم بها المنظمات الدولية مثل : البنك لدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة الامم المتحدة عن طريق أجهزتها. فعلى سبيل المثال ، يقوم الإتحاد الاوروبي أو الدول الأعضاء إنفراديا بمنح إعاتان لبعض الدول المصدرة للهجرة حتى توفر فرص عمل للشباب في بلدانهم و هذا كله في إطار القضاء على الهجرة الفوضوية [19] .

ولقد شرع الإتحاد الاوروبي في انتهاج هذه السياسة التحفيزية بالموازاة مع الوسائل الزجرية منذ بعث فضاء **شتغن** (1985) ، حيث قدم الغتحاد الأوروبي في إطار برنامج :**ميدا** مبلغ : 4.6 مليار أورو للدول المتوسطية كمساعدات مالية للمساهمة في تحمل جزء من تكاليف الغنفتاح الإقتصادي و الإصلاحات المرافقة عن طريق صندوق الإتحاد في إطار البرنامج الأول الذي يسمى: **ميدا 1** للفترة من 1995 إلى 1999 ، وبرنامج أخر :**ميدا 2** للفترة من 2000 إلى 2006 [20] .

الفرع الثاني: الإستثمارات

لقد سعت المجموعة الاوروبية منذ تأسيسها سنة 1957 لتوفير إمكانيات لرؤوس الاموال للعمل في الدول النامية من خلال اعتمادات التي توفرها المؤسسات الأوروبية من اجل البحث عن حلول للهجرة ، كون أن الامن و السلام على ضفتي المتوسط مرتبط بالتنمية و الاستثمار [21] .

ومع مرور الزمن، حل محل آليات التمويل الاوروبية، الشراكة الاورو- متوسطية و كذلك الغتحاد من اجل المتوسط و بالتوازي القرارات الوطنية لدول جنوب المتوسط الداعمة للخوصصة و اقتصاد السوق و إعفاء المستثمرين من دفع بعض الضرائب....إلخ، و هذا ما يفسر ازدهار الإستثمار على مستوى الدول المغاربية بفضل برنامج **ميدا** [22] .

وفي هذا المضمار عرفت تونس و المغرب ازدهارا و نموا في الاستثمارات الأجنبية، و يفسر ذلك في التقدم الذي حققته كلا الدولتان في مجال الإصلاحات الإقتصادية و الخوصصة [23] و كذلك تبني المقاربات الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية و السرية ، و هو جلب إستثمارات أكثر مقارنة مع الجزائر ، التي شهدت أزمة أمنية أثرت على جذب الإستثمارات الأجنبية.

و ولما تم إطلاق الإتحاد من أجل المتوسط تزايد دعم الإستثمارات الاوروبي لشمال إفريقيا، و لكن ببزوغ الأزمة في غزة ، قررت الدول المغاربية إعادة النظر في إمكانية انضمامها لهذا الإتحاد طالما أن الإسرائيليين طرفا فيه.

وفي هذا المضمار ، خفف الإتحاد الاوروبي معاناة الشعب الفلسطيني لاسيما في قطاع غزة المحاصر منذ 2007، بتحميل إسرائيل المسؤولية المتعلقة بسوء الوضع الإنساني في غزة بصفة عامة ،وكون ان الإتحاد الاوروبي يعد من اهم المانحين للسلطة الفلسطينية، خاصة بعد إبرام إتفاقية **أوسلو** سنة 1993 بين السلطة الفلسطينية و إسرائيل ، حيث ابرمت الإتفاقية بالتوازي مع بعث الشراكة الاورو – متوسطية لسنة 1995.

المطلب الثاني: آليات الردع

من اهم محاور الشراكة التي اهتم بها الإتحاد الاوروبي هي الهجرة غير الشرعية ، و في هذا الغطار لم تتخل اوروبا عن ادواتها الردعية و الزجرية بمعنى اللجوء إلى الادوات الامنية و القمعية ضد المهاجرين غير الشرعيين [24] .

الفرع الاول : تنظيم تدفقات المهاجرين في إطار الشراكة

تشكل الهجرة غير الشرعية النسبة العالية في تدفق المهاجرين مقارنة بالهجرة النظامية التي تعد نسبتها ظئيلة بالمقارنة و هذا خلال تسعينات القرن الماضي ، وشددت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على دور التكوين المهني و خلق فرص عمل و التشغيل و امتصاص البطالة كبديل للهجرة و للتخفيف منها [25] .

ولقد تضمنت إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الاوروبي و دول جنوب المتوسط إجراءات دقيقة تتعلق حصرا بشروط عودة المهاجرين غير الشرعيين و إعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية ، و تتباين هذه الإجراءات من دولة طرف إلى أخرى.

على سبيل المثال تبدو هذه الإجراءات أكثر دقة في الإتفاقية بين الإتحاد الاوروبي و الجزائر ، حيث تنص المادة 84 من الغتفاقية على : التعاون في مجال الوقاية و المراقبة للهجرة غير الشرعية ، و لتحقيق هذا الغرض على كل من الجزائر من جهة و كل دولة عضوة في الإتحاد الأوربي من جهة أخرى، قبول إرجاع المهاجرين المتواجدين في وضعية غير قانونية في إقليم الطرف الأخر، و هذا بعد التعرف على هويته [26].

الفرع الثاني: تطبيق عقوبات على المهاجرين غير الشرعيين:

إن القانون الاوروبي من شنغن إلى الشراكة، عبورا بالإتحاد من أجل المتوسط لسنة 2008 جاء بوتيرة تصعيدية، فمن مراقبة الحدود إلى عقوبات بالسجن تتجاوز في حالات عشر سنوات ، وقد يعتبر المهاجر غير الشرعي بمثابة إرهابي، فهذا يدل على تعزيز الأدوات الزجرية للحد من تزايد الهجرة بصفة عامة.

إن الاليات الاوروبية تأثرت تأثرا ملحوظا بأحداث عالمية ليست لها صلة بسوق الشغل في أوروبا، كما حدث عقب احداث 11 سبتمبر 2001 بنيويورك بالولايات المتحدة الامريكية، حيث كان لهذه الاحداث دور في اعتبار كل مهاجر متهما بميوله للعنف و الإنحراف و الجريمة خاصة المسلمين و العرب ، الامر الذي زاد من العداء و الكراهية ضد المسلمين في أوروبا [27] ، حيث بين سبر الراي الذي تم في دول اوروربا الغربيةو أن اغلب الاوروربيين يودون تطهير دولهم من الأجانب، حيث قامت إيطاليا بخلق جريمة الهجرة غير الشرعية ، و مددت فترة البقاء في مراكز التوقيف المؤقت للمهاجرين غير الشرعيين لتتجاوز 6 أشهر متتالية ، و شكلت دوريات أمنية من المدنيين ، و نصت على عقوبة السجن لمن يقيم بشكل غير شرعي بإيطاليا ، بالإضافة إلى غرامة تتراوح بين خمسة ألاف إلى عشرة ألاف أورو مع ضرورة التبليغ عن كل مهاجر دخل البلاد بصفة غير قانونية [28] .

ولقد ورد في القامون الإسباني المتعلق بالهجرة لسنة 2010 مجموعة من التدابير الهادفة إلى التضييق على المهاجرين الشرعيين، و هذا ما دفع بمئات المهاجرين الشرعيين و غير الشرعيين المغاربة الماكثين بالتراب الإسباني بمغادرته بسبب ما يشتمل عليه هذا القانون من عقوبات مشددة في حق المصانع و المؤسسات و الشركات التجارية التي توظف المهاجرين الذين لا يحوزون على وثائق الإقامة بإسبانيا.

كما اشتمل هذا القانون على إجراءات وتدابير تعجيزية فيما يخص توظيف اليد العاملة الأجنبية في إسبانيا ، حيث ينص على ترحيل المهاجرين و المقيمين بصفة قانونية الذين فقدوا عملهم و نشاطهم إلى بلدانهم الأصلية بصفة مؤقتة مقابل حصولهم على منح البطالة إذا وافقوا على الرجوع الطوعي إلى اوطانهم الأصلية.

وهي كلها إجراءات مستحدثة على مستوى دول الإتحاد الأوروربي جيء بها كوسائل ردعية للمهاجرين و التي انتقدت بشدة من طرف الجمعيات و الهيئات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان [29] .

الخاتمة

إن جريمة الهجرة غير الشرعية هي جريمة يتم اقترافها من طرف شبكات الجريمة المنظمة الناشطة في ميدان تهريب المهاجرين من دول المصدر عبر دول العبور وصولا إلى دول المقصد ، و هو ما يبرر سعي المجتمع الدولي و الأليات الدولية من منظمات دولية إلى بذل كل الوسائل و الجهود من أجل مجابهة هذه الجريمة.

وهنا تتجلى جهود الدولة الجزائرية ، حيث صادقت على منظمة الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عبر البحر و البر و الجو المكمل لها و بعض الإتفاقيات الثنائية المتعلقة بإعادة المهاجرين ،كما سن المشرع الجزائري قوانين خاصة بهذه الجرائم ، وهذا يعكس نية المشرع في تكييف القوانين الوطنية مع الإتفاقيات و المواثيق الدولية مع خلق أجهزة أمنية

متخصصة ، دون نسيان دور الأسرة و المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي لها دور فعال للتصدي لهذه الظاهرة.

وعليه توصلنا إلى **النتائج** التالية :

_ إن الإتفاقيات الدولية لم تعرف جريمة الهجرة غير الشرعية ، بل أن البروتوكول المذكور أنفا ، اكتفى بذكر الأفعال التي يتم عن طريقها ارتكاب جريمة تهريب المهاجرين ،كما أن كل من الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين لهما الطابع العابر للاوطان.

_ رغم أن ديوان الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة ساهم إسهاما معتبرا في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال نشاطات يقوم بها كبعثات تقصي الحقائق و برامج تفعيل أنظمة العدالة الجنائية للدول الغفريقية المتخلفة و التعاون بين الدول، و تقديم المساعدات التقنية لهذه الدول لموائمة تشريعاتها مع بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين،إلا أن دوره يبقى غير كافي ، فوجب على منظمة الامم المتحدة إنشاء هيئة خاصة معترف بها دوليا تتولى مكافحة الهجرة غير الشرعية.

_ رغم الدور الهام الذي تلعبه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مجابهة الهجرة غير الشرعية من خلال فرقها الدولية المختصة أو من خلال برامجها الرامية لتفكيك الشبكات الإجرامية المختصة في تهريب المهاجرين كبرتامج stopو دورها التنسيقي مع الاجهزة الامنية للدول العضوة في المنظمة ، إلا أن دورها يبقى غير كافي نظرا لاستفحال و تنامي الظاهرة على أرض الواقع لاسيما تزايد قوارب المهاجرين غير الشرعيين المتجهين من شمال لإفريقيا و غرب أسيا و الشرق الاوسط و تركيا إلى الدول الأروبية (أوروبا الغربية) ،فوجب إبرام إتفاقيات دقيقة مع الأجهزة الامنية للدول المتخلفة إقتصاديا لضبط أنجع لهذه الشبكات.

_ كما أن اللجنة العالمية للهجرة الدولية تلعب دورا كبيرا هي الأخرى في تثمين الهجرة ، و حث الدول على استقطاب المزيد من المهاجرين النوعيين،و تثمين دورهم في سوق العمل لدى هذه الدول المستقبلة، و حث هذه الدول على دمجهم تدريجيا ضمن اليد العاملة كونهم يساهمون في التنمية و يسدون احتياج هذه الدول في تخصصات معينة ،و رغم هذه الادوار التي تقوم بها إلا أنها تقدم توصيات فقط و قرارات غير ملزمة للدول.

_ على صعيد أخر ، تعد الشراكة الاورو متوسطية ألية ووسيلة هامة لمجابهة الهجرة غير الشرعية و هذا من خلال أدواتها التحفيزية كالإعانات التنموية و الغستثمارات او الادوات الردعية كالحد من التدفقات الكبيرة للمهاجرين و كذا توقيع العقوبات عليهم كأداة زجر . و في هذا الغطار يقوم الغتحاد الأوروبي بتقديم إعانات تنموية لبعض الدول المصدرة للمهاجرين لكي توفر فرص عمل للشباب و تثبيتهم هناك كبرنامج " ميدا "، كما سعت الدول الأوروبية لتجسيد إستثمارات في الدول النامية لتحقيق التنميةو امتصاص البطالة لإيجاد حلول للهجرة، غير أن دول

اخرى لم تستفد من هذه الإستثمارات كالجزائر التي شهدت ظروف أمنية خاصة ،إضافة لسياسة الاوروبيين التمييزية تجاه دول الجوار (تونس و المغرب...).

أما فيما يخص اليات الردع، لجأ الإتحاد الأوروبي للوسائل الامنية و القمعية ضد المهاجرين غير الشرعيين سواءا من خلال تنظيم و الحد من تدفقات المهاجرين في إطار الشراكة بوضع إجراءات تتضمن شروط عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم ، و كذا توقيع عقوبات على المهاجرين غير الشرعيين من إحتجاز وصولا إلى عقوبات بالسجن للحد من الهجرة بصفة عامة، و لا تزال هذه العقوبات مطبقة من طرف دول الإتحاد الاوروبي مثل ما تقوم به اليونان حاليا حيال المهاجرين غير الشرعيين الوافدين من تركيا و قبرص، و ماتقوم به إيطاليا حيال المهاجرين الاتين من شمال إفريقيا، حيث توصل إيطاليا إلى التقصير فيما يخص نجدتهم في البحر المتوسط، و هذا يعد خرقا لقواعد القانون الدولي التي تحمي المدنيين مهما كان مكانهم، و تفرض على الدول تقديم المساعدة اللازمة لهم.

إن السمة الدولية العابرة للأوطان التي تميز الهجرة غير الشرعية ، تجعل جهود مكافحتها و التصدي لها لا تتوقف عند دولة معينة ، إذ أن كل أجهزة المجتمع الدولي (دولا ، منظمات دولية ....) معنية ببذل جهود للحد و التصدي لهذه الظاهرة التي هي في ازدياد مستمر ، و هو ما يدل على عدم كفاية هده الأليات و الوسائل المتاحة ، لذا وجب البحث عن طرق و آليات أكثر فعالية لمجابهة هذه الأفة.

التوصيات :

إن مكافحة الهجرة غير الشرعية تتطلب معالجة الأسباب المؤدية لهذه الأخيرة ، سواءا نقص التنمية أو البطالة أو إنعدام فرص العمل أو عدم إشراك الشباب في الحكم ،كون أن الأسباب قد تكون اجتماعية و اقتصادية و سياسية ... لإلخ ، وذلك بخلق تنمية مستدامة تحفظ مستقبل الأجيال القادمة وتوزع الثروة داخل الدول المتخلفة بإنصاف.

وجب على منظمة الأمم المتحدة خلق هيئة دولية خاصة ينحصر عملها على السهر على تطبيق قواعد بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، و بالتالي تتولى هذه الهيئة التصدي للهجرة غير الشرعية بفتح قنوات دبلوملسية مع الدول المصدرة للمهاجرين و الدول الجاذبة للمهاجرين و حثهم على التعاون في إطار تنظيم دفعات الهجرة القانونية و مكافحة تهريب المهاجرين و هذا بتشجيع التنمية في البلدان المصدرة للمهاجرين، و حث الدول المتقدمة على استقبال دفعات أكثر من المهاجرين الشرعيين ذوو الكفاءات أي تحفيز الهجرة النوعية و عدم الاقتصار على دور ديوان الأمم المتحدة للمخدرات و الجريمة.

وجب كذلك على منظمة الأمم المتحدة التفكير في إحداث هيئة قضائية دولية تتولى محاكمة الأشخاص الطبيعيين و المعنوية المتورطين في اقتراف جريمة الهجرة غير الشرعية، و محاسبة رؤوس الشبكات الإجرامية التي تتولى تهريب المهاجرين و المتاجرة بهم في أوروبا و أمريكا الشمالية و توقيع العقاب عليهم.

ـ وجب على منظمة الامم المتحدة كذلك التفكير في إحداث هيئة قضائية دولية تتولى محاكمة الأشخاص الطبيعيين و المعنوية المتورطين في اقتراف جريمة الهجرة غير الشرعية، و محاسبة مسيري الشبكات الإجرامية التي تتولى تهريب المهاجرين و المتاجرة بهم في أوروبا و توقيع العقاب عليهم.

ـ رغم الدور المعتبر للانتربول، وجب تكثيف تعاون و تنسيق هذه المنظمة الدولية مع جميع دول العالم لتفكيك المزيد من شبكات تهريب المهاجرين و شبكات الإتجار بالبشر و كذا شبكات سرقة وثائق السفر. و هذا بحث عدد اكبر من الدول للإنضمام لهذه المنظمة، و بالتالي تمكين هذه الدول من برامج الأنتربول التي تتيح قواعد بيانات الأنتربول المتعلقة بوثائق السفر للدول الأعضاء أي لأجهزتها الأمنية خاصة في النقاط الحدودية و المطارات و الموانئ.

ـ على الأنتربول تكثيف تنسيقها مع اللجنة العالمية للهجرة الدولية و غيرها من الأجهزة الأخرى التي تضطلع بمكافحة تهريب المهاجرين.

ـ على اللجنة العالمية للهجرة أن تكثف من جهودها مع الدول القوية في العالم لتثمين الهجرة القانونية أو الهجرة النوعية وتيسيرها، و لحث هذه الدول على تخفيف إجراءاتها القمعية تجاه المهاجرين غير الشرعيين إحتراما لحقوق الإنسان من جهة ، و من جهة اخرى ، توجيههم لدول تود استقطاب أعداد منهم و تكون في حاجة لليد العاملة، أوبتنظيم دفعات من المهاجرين القانونيين لهذه الدول المستقبلة أو إعادتهم لأوطانهم الأصلية في أسوء الحالات بتفعيل الاتفاقيات الثنائية مع الدول المصدرة للمهاجرين.

ـ على صعيد الشراكة الأورو- متوسطية ، نلاحظ أنها انقسمت إلى آليات تحفيزية و آليات ردعية ، ففيما يتعلق بأليات الردع ، نلاحظ أن الإعانات جاءت محدودة و الاستثمارات وجب أن تمس جميع الدول بصفة متكافئة و عادلة ، فالجزائر مثلا لم تستفد من الاستثمارات مقارنة بالمغرب و تونس نظرا لظروف معينة، إضافة لسياسة الأوروبيين التمييزية في توزيع الإستثمارات التي يجب مراجعتها من طرفهم ، ضف إلى ذلك الظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات .

ـ يجب على الإتحاد الأوروبي إعادة النظر في تدابير الردع تجاه المهاجرين غير الشرعيين، فهم ضحايا لشبكات إجرامية أكثر منهم متهمين ، فارين من دول تفتقد التنمية و تنعدم فيها فرص العمل ، غير أن سياسة محتشدات المهاجرين مازالت سائدة في اليونان بقوة و إيطاليا و إسبانيا و فرنسا .

ـ ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية و الدينية للتعريف بخطورة هذه الظاهرة لدى فئة العازمين على الهجرة وتوعيتهم حول عواقب الهجرة غير الشرعية.

ـ تيسير الهجرة القانونية من طرف الدول المتقدمة التي تحتاج ليد عاملة أجنبية وفق حصص محددة أو التي تعاني من نمو ديمغرافي ضعيف.

ـ تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين وفقا لشروط ميسرة كالإقامة الفعلية في الدولة لمدة قصيرة أو إثبات الروابط العائلية و الاجتماعية أو التمكن من اللغة و تمكينهم من الحصول على رخص الإقامة.

الهوامش:

(1) الشيشيني عزت حمد ، المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة، مقال في كتاب مكافحة الهجرة غير المشروعة ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الطبعة الأولى ،الرياض ، السعودية ،2010،ص 156،155.

(2) الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة : www.unodc.org

(3) وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة63، البند 99 من القائمة الأولية منع الجريمة و العدالة الجنائية،تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة،a/63/99K، 4جويلية 2008،النسخة العربية، ص8، منشورة على الموقع الأكتروني: www.unoov.org

(4) نفس المرجع،ص 8.

(5) بن شيخ فريد ، إقتراحات الجزائر أصبحت مهمة، مجلة الشرطة ، الجزائر،عدد 81،جويلية 2006،ص28.

(6) محمد عبد الرحيم صدقي، النعاون العقابي الدولي في الفكر المعاصر ،مجلة القانون و الأقتصاد، جامعة القاهرة، عدد خاص،السنة53،ص253.

(7) نفس المرجع،ص253.

(8) الدليمي مفيد النايف، غسيل الأموال في القانون الجنائي (دراسة مقارنة) ،أطروحة دكتوراه، دار الثقافة،الطبعة الأولى،عمان ،الأردن،2006،ص218.

(9) حمودة منصر سعيد ،المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، دار الفكر الجامعي،الطبعة الثانية،الاسكندرية،2013،ص180.

(10) الانتربول يعتزم إنشاء فريق عمل دولي لمكافحة تهريب المهاجرين، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.interpol.int/ar/layout/set/print

(11) يضمن برنامج ستوب أيضا التدريب في مجال الدعم الميداني و تزويد الموظفين المحليين بالمهارات اللازمة لتنفيذ العمليات بفعالية.

(12) الأنتربول،صحيفة وقائع،مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.interpol.org

(13) جنان فايز الخوري، الجرائم الاقتصادية الدولية و الجرائم المنظمة العابرة للحدود، مطبعة صادر،دون طبعة،لبنان،2009،ص448.

(14) مرسي مصطفى عبد العزيز ،قضايا المهاجرين العرب في اوروبا ،مركز الغمارات للدراسات،أبو ظبي،الطبعة الاولى،222،2010.

(15) نفس المرجع،ص222.

(16) الشيشيني،المرجع السابق،ص158،157.

(17) نفس المرجع، ص159.

(18) عبد مولاه ماهر ، التشريع الاوروبي إزاء الهجرة السرية المغاربية،أليات الردع و التحفيز، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد398،السنة 34 ،أفريل 2012،ص46.

(19) نفس المرجع، ص49.

(20) نفس المرجع،ص51.

(21) نفس المرجع ،ص 51.

(22) Bousarsar walid, le cadre institutionnel de l'accord d'association Tunisie union européenne, papier présenté a : l'association entre la tunisie et l'union européenne dix ans après : du partenariat au voisinage, colloque faculté des sciences juridiques , politiques et sociales de tunis, du 1au 3 décembre 2005.

(23) Ferdinard hugelein laurent , l'émergence de bonne gouvernance dans les relations entre l'union européenne et les pays associés, papier présenté a l'association entre la Tunisie et l'union européenne dix ans après :du partenariat au voisinage, colloque faculté des sciences juridiques politiques de Tunis, du1au 3decembre 2005.

(24) عبد الرحمان مطر،أسئلة برشلونة: قراءة اولى في مؤتمر برشلونة للشراكة و التعاون الاوربي المتوسطي،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد215، السنة 19، 1997،ص58-73.

(25) خضر بشارة ،أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلة قمة باريس، ترجمة الرياشي سليمان ،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، بيروت،2010،ص112.

(26) فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية ،مجلة الباحث،جامعة ورقلة،عدد 11 ،ورقلة، الجزائر،2012،ص115.

(27) كارن أوالخير ، ملامح الجدل الاوروبي حول الهجرة و السلام ،مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.ahramdigital.org

(28) إسماعيل عبد الحليم ،من اليوم تطبق إيطاليا قانون الهجرة غير الشرعية: إنتقادات ساخنة من الامم المتحدة و الإتحاد الأوروبي لإيطاليا ، مقال منشور على الموقع:

(29) La plateforme de l' ONG pour le forum civil euro med,« renforcer la coopération de la société civile euro-méditerranéenne dans le processus de Barcelone», février 2003,sur le site : www.euromedrights.net/francais/barcelone/société civile.